رئيس مؤسسة التأمينات: خطة التأمين ٢٠١٢م تطوير للبرامج التنفيذية وخطط العمل وسرعة الانجاز لخدمة المؤمن عليهم وأصحاب الأعمال

كتب/محمد دماج

■ تأتي الخطة السنوية ٢٠١٢م لتضع نصب عينيها تطوير البرامج التنفيذية وخطط العمل وسرعة الإنجاز الذي سيلمسه المؤمن وصاحب العمل مع أن تحقيق التقدم والتغيير لن يتحقق في أي مجتمع ما لم يتطلع إليه الأفراد ويرغبون فيه رغبة صادقة تحفزهم إلى العمل الإيجابي وبذل أقصى الجهود والإمكانيات في السيطرة على الموارد وتسخيرها لأن النظرة العلمية إلى الخطط السنوية التي تعدها أي منظمة تهدف نحو انسيابية الأعمال وبرمجتها على النحو الذي يحقق الأهداف المتوخاة،

أوضح ذلك الأخ أحمد صالح سيف رئيس مؤسسة التأمينات في تصريح لـ«الثورة» وقال: بالنظر إلى نتائج التنفيذ لهذه البرامج يمكن القول بأن هذه النتائج أثبتت أهميتها في توسيع الوعي التخطيطي كما أثبتت أهمية ضرورة الاستمرار والمتابعة حتى يمكن الحصول على نتائج أفضل وهذا الاستمرار سوف يحتم ضرورة التوسع في هذه البرامج مع اقتران ذلك بمتابعة شهرية دقيقة عن النتائج الفعلية مقارنة بما وضع كما يحتم أيضا أهمية دراسة المعوقات والانحرافات الفعلية عما هو مستهدف ووضع الحلول الجذرية لها من أجل الوصول إلى الغاية المنشودة.

وأضاف ولا شك أن زيادة عدد المشتركين بالنظام التأميني ورفع الإيرادات التأمينية للمؤسسة كان لها النصيب الأكبر في البرامج التنفيذية وأيضاً تطوير نظام التأمينات والعمل على تطوير آليات العمل وتحديث إجراءاته بإعداد نظام المنافع التأمينية الآلي وتفعيل خدمة الجمهور، كما تأتي هذه الخطة بعد أن قطعت المؤسسة شوطاً كبيراً في مجال الحاسب الآلي واستمرار تحويل العمل التأميني إلى آلي من خلال استكمال نظام التفتيش الآلي والعمل على ربط تلك الأنظمة التأمينية والمالية.

وأيضاً حرصت المؤسسة على متابعة تحصيل مستحقاتها لدى أصحاب الأعمال المدينون والمتهربون بالإجراءات التي كفلها القانون والاهتمام بالنشاط الاستثماري الذي يكفل ديمومة المؤسسة من خلال المساهمة في المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية.

وضمانا لسير التنفيذ وفق المعدلات المخططة وحتى تتحقق أسباب النجاح للبرنامج فإن المؤسسة ممثلة في الإدارة العامة للتخطيط والتقييم والمتابعة قد أعدت نظام المتابعة والتقييم على مستوى شهري كما أن الأداء التنفيذي الممتاز المقرون بمنح الحوافز الإيجابية سواءً كانت مادية أو معنوية لمن حقق الأنشطة والأرقام المستهدفة بالخطة كما أنه يساعد على تحديد مستوى وحجم الإنجاز المستقبلي.

وأن عوامل النجاح الرئيسية لأي خطة مرتبطة بالإدارة والمقدرة على إنجاز الأعمال بكفاءة والتطوير والإبداع والاستغلال الأمثل للإمكانيات المادية والبشرية لما لها من فوائد تحدد الاتجاهات وتنسق المجهودات وتوفر المعايير وتوضح معالم الطريق لأي منظمة.

ومن هنا فإننا على ثقة بقدرة قيادات العمل التأميني والعاملين على تحويل الأهداف إلى نتائج عملية تساعد على عدم ظهور أي انحرافات في التنفيذ بما يمكن المؤسسة من تحقيق الغايات والمقاصد التي أنشئت من أجلها.

أحمد صالح سيف*

من القانون
معاش العجز غير المهني والوفاة

مادة «٥٣» يستحق معاش العجز غير المهني الكلي المستديم إذا كانت مدة الاشتراكات في التأمين «٦٠» اشتراكا على الأقل ويربط المعاش بواقع «٥٠٪» من متوسط أجر الاشتراك الشهري في السنة الأخيرة أو على معاش الشيخوخة أيهما أكبر.

مادة «٥٤» إذا انتهت خدمة المؤمن عليه بسبب اصابته بمرض غير مهني واستنفذ إجازاته المرضية والسنوية المنصوص عليها في قانون العمل وكانت مدة اشتراكه في التأمين «٦٠» شهرا فأكثر صرف له معاش طبقا لأحكام المادة «٥٣» من هذا القانون على أن يجري له فحص طبي في المواعيد وطبقا للنظام الذي تضعه المؤسسة ويوقف المعاش في حالة زوال العجز أو إذا لم يتقدم صاحبه للفحص الطبي ويتبع في صرف المبلغ المستحق عن مدة الوقف ما تسفر عنه نتيجة هذا الفحص.

مادة «٥٥» يستحق معاش الوفاة إذا كانت مدة اشتراك المتوفي في التأمين «٣٦» شهرا على الأقل وبحسب المعاش بواقع «٥٠٪» من متوسط الأجر السنوي في السنة الأخيرة أو على أساس معاش الشيخوخة ايهما أكبر يوزع على المستحقين بالتساوي.

مادة «٥٦» يشترط لاستحقاق معاش العجز غير المهني الكلي المستديم المنصوص عليه في المادة «٥٣» من هذا القانون ومعاش الوفاة المنصوص عليه في المادة «٥٥» من هذا القانون أن يثبت العجز أو تقع الوفاة أثناء خدمة المؤمن عليه أو في خلال سنة من تاريخ انتهاء الخدمة أو تقع الوفاة خلال المدة التي يحصل فيها المؤمن عليه على المعاش المنصوص عليه في المادة «٥٤» من هذا القانون.

إجبارية نظام التأمين

تعد التأمينات الاجتماعية نظاماً قانونياً إجباريا وليس اختياريا بما يتفق مع طبيعته وهدفه ووظيفته الاجتماعية في تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي عن طريق معالجة مضاعفات الأخطار التي يغطيها هذا النظام إذا ما تعرض لها المستفيدين من حمايته.

ولولا هذه الإلزامية لفقد نظام التأمينات الاجتماعية نصيباً هاماً من صلاحيته وقدرته في أداء هذه الوظيفة وتحقيق ذلك الهدف بل ولتعارض ذلك أيضا مع الصفة الآمرة لأغلبية قواعده السابق توضيحها.

وتطبيقاً لذلك مثلا بعد الاشتراك في نظام التأمينات الاجتماعية كقاعدة عامة إلزاميا لصاحب العمل والعمل إذا ما توفرت شروط تطبيق هذا النظام واستحقاق حمايته.

كما أن المتحمل لعبء التمويل أو المشارك فيه لا يشترط أن يكون مستفيدا بالفعل ومباشرة من مزايا وتعويضات ذلك التأمين وعليه قد يتحمل أصحاب الأعمال عبء تمويل نوع من أنواع التأمين لكي يحصل عمالهم على مزايا هذا التأمين إذا تعرضوا للخطر الذي يغيه هذا التأمين وذلك بغض النظر عن وقوعه فعلا للمؤمن عليهم التابعين لهم أولا.

ولا شك أن إجبارية نظام التأمينات الاجتماعية التي تفرضها وظيفته وطبيعته وأهدافه الاجتماعية تخالف اختيارية نظام التأمين الخاص التي تقوم على طبيعة تجارية والذي يقوم بوظيفة فردية لدرء الخطر عن المؤمن عليه الذي اختار الاشتراك فيه.

أهمية التأمينات الاجتماعية للحكومة

محمد سردود عايش

١- العلاقة بين الدولة وأنظمة التأمينات

إن العلاقة بين الحكومة والتأمينات الاجتماعية علاقة تكاملية بل إن العديد من الحكومات في الدول المتقدمة تفوز بالانتخابات من خلال تضمين برامجها تحسين مزايا أنظمة التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي، ويعتبر التهرب التأميني بمثابة خيانة عظمى كما هو في ألمانيا، وبالنسبة لنا في الجمهورية اليمنية تعتبر التأمينات الاجتماعية الهدف الثاني من أهداف ثورة سبتمبر على ذلك من خلال:-

رفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً

وكذلك نص الدستور على حق كل مواطن بالحصول على الرعاية والحماية الاجتماعية والاقتصادية وفي ما يلي نستعرض أهمية التأمينات الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة:-

أولاً:- ما هي التأمينات الاجتماعية؟

تختلف مسميات التأمينات الاجتماعية ومصطلحاتها في الدول العربية من دولة إلى أخرى، بل وبين الدولة الواحدة، فنجد السعودية واليمن والإمارات وسوريا ومصر والسودان وسلطنة عمان والبحرين وقطر تسميها مؤسسة أو هئية التأمينات الاجتماعية، بينما تسمى في المغرب باسم صناديق الحيطة الاجتماعية وما إلى ذلك من المسميات كصندوق التقاعد وغيرها..

أي أن التأمينات والضمان الاجتماعي والتقاعد والرعاية الاجتماعية هي كلها تقدم نفس الخدمة، وإذا ما عدنا إلى اليمن سنجد أن التأمينات الاجتماعية بمفهومها الواسع تنفذ في اليمن من قبل عدة جهات بمسميات مختلفة ولكنها تقوم في الأخير بهدف واحد وهو تقديم المعاشات «لمن بلغوا سن الشيخوخة/ ٦٠سنة» والرعاية للأسر المتوفين وللعجزة وكذلك تقوم بهذا العمل الجهات التالية:-

١- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية: وتقوم برعاية وحماية العاملين بالقطاع الخاص.

٢- الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات: تقوم برعاية وحماية العاملين في الجهات الإدارية للدولة والقطاعين العام والمختلط.

٣- صندوق الضمان الاجتماعي لمنتسبي وزارة الداخلية: يقوم برعاية وحماية العاملين بوزارة الداخلية في سلك الشرطة.

٤- دائرة التقاعد العسكري بوزارة الدفاع: تقوم برعاية وحماية العاملين بالقوات المسلحة.

٥- صندوق تقاعد الأمن السياسي: يقوم برعاية وحماية العاملين بالأمن السياسي.

٦- صندوق الرعاية الاجتماعية: ويعتبر أكبر الصناديق وأشملها لأنه يقوم برعاية وحماية العاملين الذين لاتتم حمايتهم أو استلامهم لأي معاش من الصناديق الأخرى المذكورة سلفا مما يعني أن شبكة الأمان الاجتماعي في اليمن مقدمة بشكل واسع ويشمل كافة المناطق والمدن اليمنية، ويعتقد بعض الناس بل وبعض المسئولين في الدولة أن الحكومة أو الدولة مسؤولة عن حماية العاملين لديها كموظفين رسميين لديها وهذا خطأ فالدولة مسؤولة عن كافة المواطنين في جميع أنحاء اليمن فهي مسؤولة عن حمايتهم وتدعم هذه الصناديق سنويا مليارات ولكن للأسف الشديد لم تقم بتخصيص أي مبلغ للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية باعتبار أنها تخص العاملين بالقطاع الخاص الأمر الذي يكبد المؤسسة وصندوق التأمينات مبالغ مالية كبيرة قد تسرع في انتهاء تقديم خدماتها في سنوات قليلة من ٢٠-٣٠ سنة كحد أقصى وبالتالي فإن هذا العبء سينقلب بالكامل عليها من خلال صرف معاشات من صندوق الرعاية الاجتماعية الذي هو يمول من الدولة بالكامل، في حين أن التأمينات الاجتماعية تمول من مساهمات العامل وصاحب العمل واستثمار هذه المساهمات التي هي أساسا مقيدة بضوابط تعيق استثمارها بشكل مناسب من خلال إلزام المؤسسة بالإيداع بالبنك المركزي بسنة فائدة بسيطة جداً وعدم إدخالها في أذون الخزانة وغيرها من الصعوبات

استفادة الحكومة من التأمينات

تخفيض العبء على صندوق الرعاية والذي بدوره يخفف العبء المالي على وزارة المالية الذي يقدم سنوياً.

٢- تحقيق موارد مالية كبيرة تساهم في استثمار هذه الأموال في مشاريع تعود على الحكومة بخلق فرص عمل وتخفيف البطالة وزيادة الناتج والقومي والتصدير للخارج.

٣-تقديم الحماية الاجتماعية والحد من الفقر من خلال توفير المعاشات للأسر المستفيدة والحد من الانحراف نحو الجرائم نتيجة الحاجة بتوفير معاش شهري يكفل للأسرة دخل يقيهم العوز نتيجة كبر العامل أو تقاعده أو عجزه عن العمل أو فاته.

٤- تساهم في خلق فرص عمل من خلال القروض الصغيرة للمتقاعدين لعمل مشروعات صغيرة تساعدهم إلى جانب معاشاتهم وتقسط على سنوات طويلة بأقساط بسيطة وبدون فائدة.

٥- تساهم في التنمية الاقتصادية بالحد من التضخم من خلال الادخارات التي لا تجمع الاشتراكات التي تقوم بها المؤسسة شهريا من رواتب العاملين بالقطاع الخاص.

٦- تساهم التأمينات الاجتماعية في الرعاية الصحية من خلال توفير العيش اللائق وثبات مصدر الدخل، الأمر الذي يحسن المستوى الصحي للأسرة بالحصول على المسكن الملائم والغذاء ومن خلال توفير العلاقات والرعاية الطبية لتأمين إصابات العمل وتأمين الرعاية الصحية.

كيف يمكن للحكومة أن تدعم مؤسسة التأمينات وتستفيد منها؟

إن المؤسسة العمة للتأمينات الاجتماعية لوحدها ودون تعاون كافه الجهات الحكومية لن تستطيع أن تقوم بدورها بشكل كامل وصحيح والوصول إلى كل المستهدفين من إنشائها.

ولذا ورغم أنها أصدرت تعليمات للوزراء والجهات الحكومية بطلب البطاقة التأمينية في كافة الأعمال والمناقصات والخدمات التي تقدمها الحكومة إلا أن هناك جهات لم تلتزم بهذه التعليمات بطلب تقديم البطاقة التأمينية كشرط أساسي للاستفادة من خدمات الحكومة، وعلى سبيل المثال نجد أن شركة النفط في الحديدة لم تطلب البطاقة التأمينية لتزويد محطات البترول بالموارد البترولية حتى يتم إلزام جميع المحطات بالتأمين على العاملين لديها.

وكذلك مكتب التربية والتعليم لو يقوم بعدم تعميد شهادات الطلاب في المدارس الخاصة إلا بعد حصول المدرسة على البطاقة التأمينية لالتزمت جميع المدارس الخاصة.

وزارة الصحة لو طلبت البطاقة التأمينية للحصول على ترخيص للمنشآت الطبية المختلفة من مستشفيات - صيدليات - مخابر - مراكز صحية طبية... الخ، لالتزمت هذه الجهات على سبيل المثال.

وواجب الدولة ممثلة بكافة الجهات الحكومية أن تقوم بإيقاف التعامل مع كافة المنشآت بالقطاع الخاص حتى يتم طلب البطاقة التأمينية أسوة بالبطاقة الضريبية لالتزمت هذه المنشآت وبالتالي ازداد عدد المؤمن عليهم بالقطاع الخاص الذين سيكون عبئاً لعائلتهم وأسرهم من بعده ممن مسؤولية هذه المؤسسة وليس على صندوق الرعاية وبالتالي تخفيف حالات والمعاشات والدعم الذي تقدمه المؤسسة لصندوق الرعاية.

الإجراءات المطلوبة من الحكومة لتدعيم نظام التأمينات الاجتماعية في اليمن تتمثل بما يلي:

١- إدخال المؤسسة في المشاريع الاقتصادية الناجحة والكبيرة كالنفط والغاز والاتصالات والاسمنت وغيرها.

٢- التشديد على كافة الجهات الحكومية بالتعامل بجدية وطلب البطاقة التأمينية في كافة المعاملات والخدمات والمناقصات التي تقدمها أسوة بالبطاقة الضريبية.

٣- تقديم مساعدات مالية تمثل جزءاً من غلاء المعيشة للمتقاعدين وأسرهم في التأمينات، الأمر الذي يخلق مصداقية ويشجع العاملين بالقطاع الخاص على الالتحاق بنظام التأمينات الاجتماعية.

٤- تسخير وسائل الإعلام الرسمية لتنفيذ حملة توعية بمفهوم التأمينات الاجتماعية وأهميتها لكل المواطنين حيث أن معظم الناس والمسؤولين يجهلون التأمينات الاجتماعية والبعض يعتبرها كشركات التأمين التجاري.

٥- تنشيط دور الشئون الاجتماعية والعمل ومكانها في المحافظات بإلزام كافة أصحاب العمل بالتأمين على العاملين لديهم وعدم تحرير عقود عمل وعدم التحايل عليهم بالأجر اليومي للتهرب من التأمينات والضرائب والرعاية الصحية والإجازات وغيرها، حيث أن معظم المنشآت تشغل بنسبة ٢٠-٣٠٪ بالأجر اليومي وبعضها يصل إلى ٦٠٪ وأكثر من القوى العاملين بالمنشأة.

٦- تنويع مجالات الاستثمار المجدي اقتصاديا وإتاحة الفرصة لصناديق التأمينات بالحصول على عوائد «ريع الاستثمار» مجزية نظير إيداعها لمدخرات بالبنك المركزي.

٧- تعاون أجهزة الضبط والقضاء والشرطة.

٨ - إعطاء الأولوية لقضايا التأمينات الاجتماعية ويسهل الإجراءات القضائية للحجز والتنفيذ على أموال المتهربين من التأمينات الاجتماعية كون المبالغ المستحقة للتأمينات تتزايد شهريا بعكس قضايا الأموال العامة الأخرى كالضرائب وغيرها فهي تستحق في السنة أخرى بينما التأمينات تتزايد كل شهر فإذا قدمت دعوى بمبلغ معين لاتنتهي القضية إلا وقد تراكمت مديونيات أكبر وبالتالي فإن تأخر القضايا في المحاكم يؤدي تراكم المديونيات باستمرار، وللحديث بقية في حلقات قادمة إن شاء الله..